# المتجنسون: مواقفهم، أفكارهم وطموحاتهم

**ملخص**

نطرح من خلال مقالنا هذا قضية هامة شغلت بال الرأي العام الجزائري إبان الفترة الاستعمارية ألا وهي قضية التجنيس وما أثارته من ردود فعل لدى الرأي العام الجزائري، وما ترتب عنها من علاقة خاصة ربطت المتجنسين بكل من الأهالي الجزائريين والمستعمرين.

وقد تحكمت في هذه الظاهرة اعتبارات دينية واجتماعية وسياسية سنحاول إلقاء الضوء عليها من خلال الإشكالية التي نطرحها والتي ندرس فيها المواقف التي تمسك بها المتجنسون والآمال والطموحات التي علقوها حول مسألة التجنيس وأهم الأفكار والإشغالات التي طرحوها ودافعوا عنها.

**د. بن حسين كريمة**
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

**Résumé**

La politique d'assimilation de l'Algérie pratiquée par la France coloniale aboutit à la formation d'une élite algérienne issue de l'école républicaine. Cette élite profondément francisée était plus que toute autre catégorie sociale portée à solliciter la naturalisation française qui représentait pour elle la seule voie d'accès à la pleine citoyenneté.

En effet, c'était parmi les diplômés de l'enseignement français qu'on trouvait la plus forte proportion de naturalisés. C'est en vertu du Sénatus Consulte du 14 juillet 1865 - qui fixa le statut des indigènes jusqu'en 1947 - que la naturalisation leur fut accordée. Cette déclaration de nationalité plaçait les musulmans instruits et francisés dans une situation bien difficile. Il fallait pour accéder à la citoyenneté renoncer au « statut personnel musulman », c'est à dire renoncer à tout ce qui faisait d'eux des musulmans.

## 1 – المتجنسون بين فرنسا والإسلام

**كان** الجزائريون القليلون الذين تكونوا في المدارس الفرنسية، مدفوعين أكثر من غيرهم للمطالبة بالتجنس بالجنسية الفرنسية سواء لأنهم يعتقدون في تفوق الحضارة الغربية التي ستحقق طموحهم في العدالة والمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين، أو رغبة منهم في الارتقاء الشخصي، أو لهذين السببين معا، فكانوا دعاة متحمسين لإدماج الجزائر في فرنسا والتجنس بجنسيتها.

و لكن لم يكن أمام الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية سوى قرار السيناتوس كونسلت (Le Sénatus-Consulte) الصادر في 14 جويلية 1865 (1) الذي حدّد لأول مرة وضعية الأهالي الجزائريين بالنسبة للجنسية

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2008.

Un grand nombre de naturalisés étaient des adeptes du laïcisme, ils pensaient que l'Islam n'est pas en contradiction avec leur francisation. Ces hommes, qui pour valoriser leur assimilation, se mettaient en porte à faux avec leur identité "d'indigène" ne furent en fait qu'une poignée, plusieurs contraintes d'ordre religieux, familial ou administratif s'opposent à la plupart d'entre eux. L'utilisation du sentiment religieux hostile aux naturalisés ainsi que l'échec de la politique de l'assimilation favorisèrent le déclin de leur rôle politique et mirent fin à leur espoir.

الفرنسية. وحسب المادة الأولى منه فإن "الأهلي المسلم الجزائري فرنسي لكنه يستمر خاضعا لأحكام القانون الإسلامي، (...) ويمكنه -إذا طلب ذلك- أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، وفي هذه الحالة تجرى عليه أحكام القانون الفرنسي".

وهكذا يعتبر المسلم الجزائري، بمقتضى السيناتوس كونسلت، فرنسيا لكنه لا يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي، ولا يستطيع، بموجب هذا التصريح الواضح الذي تضمنه قرار 1865، أن يكون مواطنا فرنسيا حقيقيا يتمتع بالحقوق الفرنسية إلا إذا رضي التنازل عن أحكام الشريعة الإسلامية التي لا تتلاءم نصوصها وأحكامها في نظر المشرعين آنذاك، مع القوانين الفرنسية خاصة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والميراث والحالة المدنية للأطفال، واعتبروها بالإضافة إلى ذلك ملجأ لوطنية تتعارض مع وطنيتهم الفرنسية. وعليه يجب على الأهلي، لكي يرتقي من رعية مضطهدة إلى مواطن فرنسي محترم، أن يتخلى عن كل ما يجعل منه مسلما بالمعنى السياسي والاجتماعي للكلمة.

وهكذا كانت سياسة فرنسا تأخذ بيد ما تمنحه بيد أخرى لأنها مستوحاة في الواقع من شعور حاد بالتفوق الحضاري، فالقوانين والعادات الإسلامية التي كانت تدعي احترامها، أصبحت تدينها وتحكم عليها بأنها " متبربرة " (2) (barbare) وتتعارض مع كرامة المواطن الفرنسي. ولهذا كله لا يمكن قبول داخل الأمة الفرنسية المتحضرة سوى الأشخاص الذين اعترفوا تلقائيا " ببربريتهم " وتنكروا لأحكام شريعتهم وتقاليدهم.

استمر العمل بقرار 1865 حتى عام 1947 على الرغم من بعض التعديلات التي أدخلت عليه سنتي 1919 و1944، فقانون 4 فيفري 1919 لم يخفف في الواقع من الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين إلاّ فيما يخص بعض إجراءات التطبيق، أما المبادئ الأساسية كالتمييز بين الرعايا والمواطنين وشروط الحصول على الجنسية الفرنسية، فلم يطرأ عليها تعديل إلاّ بصدور أمر 7 مارس 1944 الذي لا يقبل منح هذه الجنسية إلاّ لبعض الجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط معينة. ولم تتغير هذه الشروط إلاّ بمقتضى قانون 20 سبتمبر 1947 الذي نص على تطبيق الاندماج الكامل للجزائريين، غير أن هذا القانون جاء متأخرا إذ رفضته الطبقة السياسية الجزائرية التي كانت تعمل آنذاك من أجل التحرر.

يجعل قرار السيناتوس كونسلت المثقفين الجزائريين في وضع صعب، فالكثير منهم ممّن تشبعوا بالثقافة الغربية كانوا يرغبون في التجنس الذي يمنحهم الحقوق والامتيازات، غير أن الثمن الذي يتطلب دفعه من أجل ذلك سيكون ثقيلا جدا بالنسبة

لهم، ذلك أن الدين الإسلامي ليس مسألة ضمير فردي فقط لكنه قاعدة للحياة، فهو لا يفصل بين ما هو روحي وما هو دنيوي كما هو الشأن بالنسبة للديانة المسيحية، فالتجنس بالجنسية الفرنسية يلزم الفرد المسلم الانسلاخ عن أحكام الشرع الإسلامي طوعا والخروج عن دائرة القاضي المسلم للدخول تحت أحكام القانون الفرنسي، ذلك ما يجعل المتجنسين عرضة لرفض ذويهم الذين يعتبروهم ملحدين على الرغم من الإيمان الصادق للبعض منهم.

من يكون هؤلاء الجزائريون الذين جذ بهم قرار 1865 ؟ إنهم أقلية محدودة جدا من المثقفين بالثقافة الفرنسية على الخصوص، يمثلون بعض قدماء التلاميذ المتخرجين من مؤسسات التعليم الفرنسي ومن المدارس العسكرية والمدارس الفرنسية-الإسلامية والثانويات والكليات. أما بالنسبة لمهنهم فنجد من بينهم فئة العسكريين والمدرسين بالإضافة إلى بعض الموظفين والمترجمين والأطباء والمحامين والصحافيين والتجار...

تبنى هؤلاء أفكار الغرب ونمط عيشه وطريقته في العمل، وقد اختلفت معتقداتهم الدينية واتجاهاتهم الفكرية، فمنهم الملحدين أو غير المكترثين بعقيدتهم الإسلامية، ومنهم من اقتصر في ممارسة واجباته الدينية على أبسط مظاهرها، ومنهم من اعتنق الديانة المسيحية. وقد انخرط بعضهم في الأحزاب السياسية الفرنسية وخاصة الحزب الاشتراكي ورابطة حقوق الإنسان، كما انضم عدد منهم في الحركة المصونية. وكلهم تشبعوا بالأفكار اللائكية وآمنوا بالوجود الاستعماري على أنه وجود أبدي، واعتبروا فرنسا وطنهم الأم.

احتل المتجنسون مراكز هامة في المجتمع الجزائري فظهرت من بينهم شخصيات نالت الصدارة على الساحة الجزائرية نذكر من بينها الشريف بن حبيلس الذي يعد أحد الأعضاء الأكثر تأثيرا ضمن حركة "الشبان الجزائريين" (les Jeunes Algériens )، وقد كان قاضيا وعضوا بارزا في نادي صالح باي بقسنطينة. وبرز إلى جانبه الدكتور مرسلي الذي كان أيضا أحد الأعضاء القياديين لهذه الحركة بمقاطعة قسنطينة، كما كان رئيسا " لرابطة المواطنين الفرنسيين من أصل أهلي"

Ligue des Citoyens français d'origine indigène . ونجد كذلك طبيب العيون ابن التهامي ولد حميدة، مؤسس ورئيس شرفي للعديد من الجمعيات الجزائرية، وقد أعتبر أحد المناصرين الكبار لسياسة التجنيس الشامل للجزائريين والذي ظل يدعو إليه على صفحات جريدته "At-Takaddoum". وكان إلى جانبه المحامي لدى محكمة الاستئناف بالجزائر احمد بوضربة، رئيس الوفد الشباني الذي قاد إلى باريس في سنة 1908 لجنة الدفاع عن حقوق الأهالي. وكانا معا عضوان في الحركة المصونية وفي رابطة حقوق الإنسان. كما برز من المتجنسين بالإضافة إلى هؤلاء كل من الأستاذ صوالح محمد، مؤلف العديد من الكتب حول التدريس ومؤسس جريدتي

"L'Avenir de l'Algérie" و"En-Nacih" ، وعضو مؤسس للعديد من الجمعيات الثقافية والخيرية.

أما بالنسبة للمتجنسين الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الأولى، نجد مجموعة من المدرسين الذين تكونوا تكوينا فرنسيا، وكانت أغلبيتهم من منطقة القبائل.
عبر هؤلاء عن مواقفهم الداعية إلى التجنيس والاندماج في إطار "جمعية المعلمين من أصل أهلي" (l'Association des Instituteurs d'origine indigène) التي كان لسان حالها "La Voix des Humbles" ، مجلة أسسها في سنة 1922 المعلم المتجنس والمناضل في الحزب الاشتراكي الفرنسي، سعيد فاسي، وترأس إدارتها المعلم الاشتراكي العربي طهرات الذي كان عضوا نشيطا في العديد من الجمعيات بقسنطينة. وكان يحرر فيها كل من لشاني وبلحاج وجان عمروش، بالإضافة إلى المعلم رابح زناتي الذي انتقل من منطقة القبائل سنة 1913 للتدريس في قسنطينة، و يعد زعيم المتجنسين بلا منازع. وقد أصبح ينشر أفكاره في صحيفته la Voix Indigène التي دافعت بلا ملل فيما بين 1929- 1942 عن التجنيس ورأت بأنه الوسيلة الوحيدة لتحسين أوضاع المسلمين وتحقيق تطور المجتمع، وطالبت هذه الصحيفة في عددها الأول الصادر في 13 جوان 1929 بالإسراع في فرنسة البلاد، وأعلنت مذهبها بكل صراحة قائلة: " إننا لا نخشى أن نقول الحقيقة الثابتة التالية: يجب أن تصبح الجزائر فرنسية".

وهناك أيضا من بين المتجنسين أولائك الذين اعتنقوا الديانة المسيحية وانخرطوا في "الإتحاد الكاثوليكي الأهلي" (l'Union Catholique indigène) الذي كانت له صحيفة ناطقة باسمه تسمى "المطورني" والتي كان يشرف عليها القبائلي جوزيف زنتر (3) . وكانت أغلبية هؤلاء المسيحيين الذين بلغ عددهم، حسب بعض التقديرات، حوالي سبعمائة في منطقة القبائل، من المتجنسين.

ولكن هل أعطى قانون التجنيس ثماره المتوقعة؟ تبين الإحصاءات أن371 مسلما جزائريا فقط تجنسوا فيما بين 1865 – 1875 ، (4) وقدر عدد المتجنسين سنويا بحوالي 30 متجنسا فيما بين 1865 - 1890 و35 فيما بين 1890 - 1899. أما الذين تقدموا بطلبات التجنيس من 1865 إلى غاية 1916، فقد بلغ عددهم 2.207، ، تمت الموافقة على منح الجنسية لـ 1.725 منهم بينما رفض 482 طلبا (5).

بماذا نفسر العدد القليل للمتجنسين؟ يعود ذلك من ناحية إلى الإرادة السيئة للإدارة الاستعمارية التي كانت تتحفظ في منح الجنسية للأهالي خوفا من تدفق هؤلاء بكثرة للمطالبة بهذه الجنسية، فيهددون بالتالي الأقلية الأوروبية. ولهذا كانت تتشدد في إجراءات الحصول عليها، إذ كان على كل من يرغب في التجنس التقدم بطلب خطي يصرح فيه بأنه يقبل حكم القوانين المدنية والسياسية الفرنسية، فتقوم الإدارة الاستعمارية بالتحقيق في سوابق وأخلاقيات صاحب الطلب، ويمكن لها بعد ذلك أن

تصدر قرارا بالرفض إذا لم يلتزم بالقانون الفرنسي فيما يخص الحالة المدنية أو تبين لها شبهة في صداقته لفرنسا، وتتخلص هكذا من الأهالي الذين قد يصبحوا عن طريق التجنيس منتخبين تنافس قائمتهم قائمة المنتخبين الأوروبيين. (6)

وتترجم لنا هذه الأرقام من ناحية أخرى رفض الجزائريين استبدال جنسيتهم الإسلامية لأسباب دينية، لأن الدخول في الجنسية الفرنسية – كما عبروا عن ذلك – "ستكون آثاره بالنسبة لنا الإلغاء الكامل لقوانيننا ونظمنا سواء فيما يتعلق بالمسائل المادية (العقارات والأملاك ) أو الأحوال الشخصية، والحال أن الكل يعلم أن القانون (الشريعة) عندنا هي أساس الدين، وأنه غير مسموح لنا الخروج عن هذا الطريق السوي...(7).

بالإضافة إلى الدين الإسلامي الذي يعد أكبر عائق أمام الإقبال على المطالبة بالجنسية الفرنسية، يوجد أيضا قيود عائلية تقف أمام الأغلبية منهم، فيشعر الفرد بالقلق والتردد قبل الإقدام على اتخاذ مثل هذا القرار الذي يعمل على إبعاده نهائيا عن العائلة الجزائرية المسلمة التي تتنصل منه وتعتبره مرتدا. وعليه يمكن القول بأن التجنيس، حتى ولو كان مقبولا من طرف كل النخبة، فإنه لم يكن مطلوبا إلاّ من طرف الأقلية منها.

هل يجب ربط التجنيس بالدين؟ بالنسبة للذين طالبوا بالتجنيس ولو بضياع الشخصية الإسلامية فإنهم كانوا لا يعتبرون الدين حاجزا أمام التجنيس. المهم بالنسبة لهم أن يصبح الجزائريون فرنسيين, لقد كان هؤلاء ينظرون إلى الدين على أنه قضية ضمير شخصي ليس قانونا ينظم حياة المسلم؛ غير أن الذين قبلوا بهذا التجنيس قد تخلوا في الحقيقة عن مبدأ "الأمة" التي ينتسبون إليها ليندمجوا في أمة أخرى لا أساس ديني لها، فكان عليهم بذلك أن يقطعوا الصلة بوسطهم الأهلي الذي أصبح ينبذهم ويصفهم بالإلحاد دون أن يكونوا على يقين أنهم سيستقبلون بصدر رحب من طرف مواطنيهم الجدد، فهم ليسوا " من هؤلاء ولا من أولائك " كما أعترف بذلك زناتي الذي عبر عن خيبة أمل المتجنسين في " وعود السلطات الاستعمارية الكاذبة التي تركتهم في حيرة قاسية، منبوذين من أهاليهم، محتقرين من طرف الفرنسيين، فالشعب الأوروبي لا يوّد أن يفتح لهم أبوابه لكونهم من أصل مخالف لأصله، وإخوانهم الأهالي يحقدون عليهم وينسبونهم للإلحاد "(8). هكذا وجد المتجنسون أنفسهم مرفوضين من قبل المجتمعين، فالمجتمع الفرنسي كان ينظر إليهم بتكبر واحتقار، أما المجتمع الجزائري فقد حكم عليهم بأنهم أولائك " المطورنيين " (9) الذين خسروا الدارين، ففي دار الدنيا لن ينالوا إلاّ الخزي والعار، أما في الدار الآخرة فمصيرهم عذاب جهنم.

إن هذا الموقف الصعب الذي وقع فيه المتجنسون هو الذي جعل بعض المثقفين ذوي التكوين الفرنسي يقبلون بمبدأ الاندماج ولكن دون أن يخاطروا من أجل ذلك لقطع الصلة بذويهم، فكانوا يرحبون بنوع من التجنيس لا يلزم مسؤوليتهم الشخصية كمثال التجنيس الأوتوماتيكي الذي طبق على أبناء الأجانب المولودين في الجزائر بمقتضى

قانون 1889، أو إدماج الجزائر بفرنسا عن طريق التجنيس الشامل كما طبق على اليهود بمقتضى مرسوم كريميو Crémieux الصادر في أكتوبر 1870، ذلك ما يجعلهم في مأمن من لوم مواطنيهم. ولكن أغلبيتهم كانوا يعارضون التجنيس الفردي الذي لا يمثل بالنسبة لهم حلا كافيا للمشكل السياسي الأهلي، غير أن ذلك لم يمنعهم من الرغبة في ممارسة الحقوق المدنية والسياسية التي يمارسها المواطن الفرنسي والطموح في تمثيل سياسي أوسع. وكلهم، بما فيهم المتجنسين منهم، كانوا يعتبرون أن الجماهير الأهلية بحاجة إلى من يدافع عنها ويرون أنفسهم أكثر جدارة واستحقاقا للتحدث باسم مواطنيهم والتعبير عن مطالبهم وحقوقهم.

**2 - المتجنسون والمسائل السياسية الجزائرية**

كان المتجنسون يطمحون لشغل وظائف سياسية عالية وشغوفين أن يؤدوا دورا رائدا في الشؤون العامة، ولم يكن ممكنا بالنسبة لهم عدم الاكتراث لمستقبل مواطنيهم، فوضعوا أنفسهم على رأس حركة " الشبان الجزائريين " للتعريف بمطالب موكليهم، فأثاروا مبكرا مشاكل المواطنة وتوسيع التمثيل في المجالس النيابية والحقوق الضرورية لكل إنسان. وقد أبدوا اهتماما كبيرا بقانون التجنيد الإجباري الذي اعتبروه فرصة هامة تسمح بالحصول على مزايا وحقوق المواطن، وقادوا حملة واسعة لإقناع الجزائريين بقبول القانون. وعندما قرر " الشبان الجزائريون " الذهاب إلى باريس لشرح أفكارهم والتعريف بمطالبهم، برز المتجنسون ضمن الوفد الأول الذي أرسل في سنة 1908 إلى رئيس الوزراء Clemenceau، كما برزوا ضمن الوفد الثاني الذي أرسل في جوان 1912 إلى Poincaré رئيس الجمهورية الفرنسية، وذلك لإقناعهما بمنح تعويضات سياسية للأهالي مقابل الخدمة العسكرية (10) والاعتراف للجزائريين المجندين بحق اختيار الجنسية الفرنسية بعد التسريح. ترأس الوفد الأول المحامي أحمد بوضربة، و قاد الوفد الثاني ابن التهامي، وقد طرحا أنفساهما كمدافعين عن الأهالي على الرغم من حذر هؤلاء من " أولائك المرتدين الذين يزعمون تمثيلهم ".

لا شك أن نشاط المتجنسين، رغم قلة عددهم، كان هاما ومتعدد الأشكال، وقد تجلى في الصحافة والاجتماعات العمومية والتدخل في المجالس النيابية وضمن الوفود التي توجهت إلى باريس، وفي العرائض والتجمعات، وفي النوادي الثقافية والجمعيات التي أسسوها، نذكر منها: الراشدية والتوفيقية بالعاصمة، والجمعية الإسلامية القسنطينية، والصادقية بعنابة. وقد لعبت هذه الجمعيات دورا هاما في نشر الثقافة وتشجيع التعليم ومحاربة الجهل والتعصب. كما أمتاز المتجنسون بالتسامح والروح الإنسانية رغم ما لاقوه من إجحاف وكره من كل الأطراف. وظهرت من فئتهم عناصر لامعة في الحياة السياسية والاجتماعية أدت دورا بارزا داخل حركة " الشبان الجزائريين " من أجل المطالبة بالاندماج وتوسيع التعليم الفرنسي ومنح الحقوق السياسية والدفاع عن المجتمع الجزائري المتخلف والعمل على تحقيق تقدمه داخل الوطن الفرنسي.

إلاّ أن هذه الحركة التي عرفت أوج نشاطها سرعان ما تعرضت للانقسام بسبب

خلافات إيديولوجية وصراعات شخصية. وقد حدث هذا الانقسام أثناء الانتخابات البلدية التي جرت بالعاصمة في ديسمبر 1919 نتيجة الإصلاحات الجديدة التي جاء بها قانون 4 فيفري 1919. و كان الزعيمان المتنافسين في هذه الانتخابات هما الدكتور ابن التهامي الذي كان على رأس المنادين بالتجنيس، والأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، الذي رفض التجنيس وأنكره وراح يطالب بالحقوق السياسية مع المحافظة على الشخصية الإسلامية.

أدت هذه الانتخابات إلى تقسيم حركة الشبان الجزائريين إلى دعاة التجنيس والمعارضين له، فقد وقف الأمير خالد في برامجه الانتخابية في صحيفة " L'Ikdam " ضد المناصرين للتجنيس ودافع بشدة عن الأحوال الشخصية للجزائريين، و قد عبر عن موقفه هذا بقوله: " لا يقبل المسلم الجزائري بديلا عن جنسيته بجنسية أخرى إلاّ في نطاق شخصيته الخاصة لسبب جوهري واحد وهو المحافظة على دينه وشريعته الإسلامية " (11) .

والواقع أن كل المثقفين الذين رفضوا التجنيس الفردي، أو لم تكن لهم الجرأة للمطالبة به حتى لا ينبذهم مجتمعهم، نادوا بتجنيس لا يفرض عليهم التخلي عن حالتهم الشخصية. هذا المطلب الذي عبر عن أمل المثقفين الجزائريين في تحقيق تطورهم داخل الإطار الفرنسي، وجد تأييدا له من طرف الحاكم العام السابق للجزائر Maurice Violette الذي طرح مشروعه عام 1931 أمام مجلس الشيوخ لمناقشته والقاضي بدمج النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي مع بقائها على الشريعة الإسلامية(12).

إلاّ أن مشروع Violette المحتشم لم يصمد أمام موقف النواب الأوروبيين المعارض بشدة لمبدأ المواطنة في إطار قانون الأحوال الشخصية لأن الأهالي في نظرهم غير جديرين بهذه المواطنة التي تهيئهم للانفصال عن فرنسا. والحقيقة أن ممثلي المستوطنين اثبتوا من خلال موقفهم هذا عن واقعيتهم ذلك أن المطالبة بالمحافظة على قانون الأحوال الشخصية هو في الواقع شرط معادل للمطالبة "بالجنسية الجزائرية "، وقد فهم هؤلاء هذا التناقض بين الجنسيتين، ولهذا لم يقبلوا داخل الأمة الفرنسية إلاّ "المتجنسين الذين تخلوا عن جنسيتهم الأصلية " لأنه لا يمكن لهم أن يكونوا فرنسيين ومسلمين في آن واحد.

عارض العلماء بشدة سياسة الاندماج التي تتنكر للشخصية الإسلامية، وقادوا حربا حقيقية ضد خطر التجنيس الذي يتعارض في نظرهم مع الإسلام حيث يصبح المواطن خاضعا للقانون المدني الفرنسي لا للشريعة الإسلامية، ولهذا اعتبروا بأن التجنس بجنسية غير إسلامية يعد كفرا وأدانوا بشدة من كانوا يتركون شريعة الإسلام ونعتوهم " بالمرتدين ". وعندما تحدث العلماء عن الجنسية القومية ربطوها قبل كل شيء بالإسلام لأنه أحد المقومات الأساسية للشعب الجزائري. وقد قدم الإمام عبد الحميد بن باديس تعريفا واضحا للجنسية التي صنفها إلى قسمين: الجنسية العرقية (

القومية ) والجنسية السياسية (13)، وتتلخص الأولى في مجموع الخصائص الثقافية والاجتماعية من لغة ودين وعادات وتقاليد التي تميز أمة عن الأخرى، أما الجنسية السياسية فهي ما يكون عند الأمة من قوانين مدنية واجتماعية وسياسية ومن حقوق وواجبات مشتركة ومصالح تربط بين أبنائها. وفيما يخص العلاقة بين الجنسيتين في كيان دولة واحدة، فيمكن لأمتين أن تختلفا في الجنسية القومية وتتحدا في الجنسية السياسية، ولكن هذا الاتحاد لا يكون إلا مؤقتا.

تجلى بوضوح هذا الاختلاف الموجود بين الجنسيتين في نظر الأوساط الاستعمارية في ميثاق المطالب المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد بمدينة الجزائر في 7 جوان 1936، والذي طالب بالمواطنة التامة لكل الجزائريين مع الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية. وقد صفق لهذه المطالب المتجنسون مستخلصين في ذلك بأنها تجسد انتصارا للسياسة الإدماجية. وعبرت صحيفة La Voix Indigène في عددها الصادر في 11 جوان 1936 عن رضاها لهذا الاتجاه الذي سلكه المؤتمر فكتبت تقول: " تنتصر السياسة الاندماجية على طول الخط... ويحقق اتجاهنا التفوق ".

ولكن الأمر يختلف بالنسبة للفرنسيين المعارضين للإدماج إذ تبين لهم بأن تطبيق مطالب المؤتمر على الفور سوف يضع الجزائر تحت سلطة أغلبية إسلامية تكون فرنسية قانونيا عن طريق جنسيتها السياسية ولكنها أجنبية في الواقع بجنسيتها العرقية. وفي هذه الحالة هل يضمن ربط الجزائر بفرنسا الإبقاء على السيادة الفرنسية ؟ لا فرنسيو الجزائر ولا الحكومة في باريس بإمكانهم المجازفة فيما يخص هذه المسألة. لقد فهموا في الواقع التناقض الموجود بين المطالبة بكامل الحقوق السياسية كمواطنين فرنسيين، وبين إرادة الإبقاء على الحقوق السياسية كجزائريين، وعليه كان الرفض لتغيير قوانين الجزائريين فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وفي الوقت الذي عاد فيه النواب المسلمون إلى نفس الطريق الذي سار عليه العلماء بعد فشل السياسة الاندماجية (14)، وقف المتجنسون على العكس من ذلك إلى جانب فرنسا غير مبالين أن يكونوا محل سخط الشعب، بل أنهم لاموا النخبة " التي تنكرت لالتزاماتها ممّا خيب آمال الفرنسيين الذين كانوا يعملون على التقرب منها والاهتمام بها " (15) ، وسارعوا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية للإعلان عن تأييدهم وإخلاصهم لفرنسا، ذلك ما عبرت عنه صحيفة La Voix Indigène في 7 سبتمبر 1939 بقولها: "نريد أن نبقى تحت حماية فرنسا، ولهذا يجب علينا أن ندافع عن نظامها الذي أصبح نظامنا...ونثور ضد كل محاولة تهدف إلى إبعادنا عن الوطن الفرنسي الذي أصبح وطننا ".

وعلى الرغم من انتشار الوعي الوطني لدى مختلف الطبقات الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية، ظل المتجنسون ثابتين في مساندتهم لفرنسا. إلاّ أنهم وجدوا أنفسهم في غضون ذلك كجماعة ملعونة من طرف العلماء الذين استعملوا ضدها أحكاما

دينية واجتماعية صارمة، إذ أن المتجنس الميت لا يقرأ عليه القرآن ولا يصلى عليه، وأصبحت الطبقات الشعبية كلها تنفر من المتجنس نفورا كبيرا وتعتبره مرتدا.

أما النواب المسلمين فقد ابتعدوا نهائيا عن المتجنسين إذ أصبحوا ينبذون الاندماج ويعملون من أجل الاحتفاظ للجزائر بذاتها ولغتها ودينها، يتضح ذلك من أخذ فرحات عباس لمبادرة جمع النواب حول "بيان الشعب الجزائري " الذي أيده العلماء وحزب الشعب الجزائري. وقد اعترف هذا البيان بفشل سياسة الاندماج مؤكدا في نفس الوقت " بأن المسلم الجزائري لا يريد من اليوم فصاعدا أن يكون شيئا آخر سوى أن يكون جزائريا ومسلما "(16) .

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية كان ممثلو الجزائر كلهم إمّا فيدراليين أي أتباع فرحات عباس وحزبه " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " (L'UDMA)، أو وطنيين أتباع " حركة انتصار الحريات الديمقراطية " (MTLD) لمصالي الحاج، أما المتجنسون فقد فشلوا في قيادة الشعب ووجدوا أنفسهم في عزلة ودون قاعدة شعبية، فتقلص دورهم السياسي ولم يبق أمامهم آنذاك سوى الالتحاق بصفوف الحركة الوطنية أو الاختفاء.

**3 - إيديولوجية المتجنسين ومواقفهم من خلال كتاباتهم**

آمن المتجنسون"برسالة فرنسا الحضارية"، كيف لا وقد أثبت لهم أساتذتهم مدى القوة السياسية والعسكرية التي تتمتع بها وأعطوا لهم صورة مثيرة ورائعة عن فرنسا بلد الحرية والأخوة والمساواة، هذا في الوقت الذي تجاهلوا فيه تماما تاريخ الجزائر والحضارة العربية الإسلامية، فأصبح من الطبيعي إذن أن يرى المتجنسون في فرنسا " وطنهم الأم " حسب المفهوم الذي تعلموه في المدرسة الفرنسية، ولكنهم ابتعدوا في نفس الوقت عن وسطهم الأهلي الذي أصبح غريبا عنهم بعد أن أضاعوا لغتهم وعاداتهم، وقطعوا الصلة بماضيهم ونظام حياتهم التقليدية.

يمثل الشريف بن حبيلس تلك الفئة من المتجنسين المتكونين في المدرسة الفرنسية الذين تعلقوا بفرنسا وتشبعوا بثقافتها وتبنوا أفكارها. ويعد كتابه: " الجزائر الفرنسية من منظور أحد الأهالي (L'Algérie française vue par un indigène) المنشور في سنة 1914، شهادة تاريخية مطابقة لإيديولوجية المتجنسين، وهو كما وصفه المؤرخ Ageron عبارة عن مرافعة رزينة و لكنها عاطفية موجهة نحو الفرنسيين في صالح "أولائك الذين جاءوا بحماس لأخذ مكانة لهم ضمن العائلة الفرنسية مبتعدين بذلك إلى الأبد عن مجتمعهم الأصلي" (17)، وهو بمثابة الاعتراف بالجميل لأهلي جزائري تربى على مقاعد المدرسة الفرنسية ويحب بعمق الاسم الجميل لفرنسا (18).

مدح ابن حبيلس فرنسا لجلبها الأمن والهدوء والطمأنينة إلى الجزائر التي كانت تعيش قبل الاحتلال في الاضطراب والفوضى متبنيا في ذلك وجهة نظر المستعمرين

في القول بأن الجزائر كان يسودها جو من العنف وعدم الاستقرار بسبب الصراعات القبلية والهمجية وغياب شخصية تاريخية لها. أما فيما يخص الاستعمار فقد خصص له مدحا متحمسا، فبالإضافة إلى المحاسن الاجتماعية والاقتصادية التي قدمها للأهالي الذين هم مدينون له بها، فإنه " منح للبعض الثروة، للأغلبية الرفاهية وللجميع رغد العيش والهناء وحالة صحية أحسن... إنه أحدث تغييرا جذريا في معالم المجتمع الجزائري إذ مكنه من الخروج من حالة الخمول والجمود المستحكمة فيه منذ قرن من الزمن ". ويضيف المؤلف بأن للاستعمار إيجابية أخرى، وهي إقناعه للأهالي بأن الاحتلال الفرنسي دائم ولا مفر منه، وعليهم الاستسلام لذلك، وأكد في هذا الشأن قائلا: " نضيف دون أن نخشى معارضة أحد بأن هذا الاستسلام لا يشوبه أي ندم، بل بالعكس فهو كله احترام وإعجاب "(19) متغاضيا هكذا عن عمليات التشريد والحرمان التي تعرض لها الشعب الجزائري بسبب الاستعمار.

ولم يظهر ابن حبيلس المشكل الإنساني الذي طرحه الاستعمار إلاّ في نهاية الفصل الطويل، فأوضح هذا الأمر قائلا:" بقي علينا أن نعرف إلى أي مدى يمكن للأهالي الذين قدموا سواعدهم للاستعمار التمتع بمزاياه، وإن كان قد خلق عراقيل أخرى بدل التخفيف من الحواجز المعنوية والمادية التي تفصل بين الشعبين والمتمثلة في ميلاد فئة من المتميزين على حساب الجماهير الأهلية " (20).

أما بالنسبة لوسطه الأهلي فقد حكم عليه المؤلف بقسوة ممزوجة بعاطفة أبوية، فوجه للأهالي من جهة انتقادات حادة إذ ندد بالكسل النابع منهم وبلامبالاتهم وأفكارهم الضيقة واستسلامهم للبؤس وللأمراض وتصديقهم للخرافات وممارسة الشعوذة، لكنه أشاد من جهة أخرى " بهذه الطبقة من الفلاحين البسطاء والوديعة التي قدمت تلاميذ نجباء للمدرسة الفرنسية" (21) . ويرى بأن هذا الشعب البائس ليس لديه ما يخسره إن أصبح فرنسيا، العرقلة الوحيدة أمام ذلك هي تأثير الأفكار السلفية المتعصبة، ولكن بإمكان التعليم الفرنسي من إزالتها. ورفض الحجة القائلة بأن الجزائريين كانوا غير قابلين للتعليم والتصحيح وأنهم أعداء للمدرسة، بل إن التعليم في نظره ضرورة وخير بالنسبة للمهزومين، فطالب بنشر التعليم الفرنسي والثقافة الأوروبية بأسرع ما يمكن لتطوير المجتمع الجزائري.

ويرى ابن حبيلس بأن شعبه وصل إلى درجة كبيرة من الانحطاط كما عبّر عن ذلك أستاذه من المحافظين المصلحين، مفتي قسنطينة، المولود بن موهوب. وقد نشر له أربع محاضرات حول أسباب تخلف العرب وانحطاطهم كان قد ألقاها باللغة العربية أعرب فيها من جهة، عن مظاهر الاعتراف بالجميل نحو فرنسا التي تنشر التعليم وسط رعاياها الأهالي، وندد من جهة أخرى بالجهل الذي يعمل المتعصبون على إلصاقه بالشعب (22) ، ودعا إلى محاربة الجهل والكسل مؤكدا في هذا الشأن: " هنا يكمن عدونا الحقيقي " .

لقد حرص شريف بن حبيلس في كتابه السابق الذكر على إظهار مشاعر

المتجنسين الموالية والمخلصة لفرنسا وإعجابهم بها وتعلقهم بأساتذتهم السابقين الذين تبنوا حرفيا أفكارهم ووجهات نظرهم. ولم يكن هؤلاء المتجنسون يرون أي تناقض بين المبادئ القرآنية وتعاليم أساتذتهم الفرنسيين، وكانوا يعتقدون مثلهم بأن الوقت يعمل في صالح الاندماج بين الجزائريين والفرنسيين وتحقيق الجزائر الفرنسية.

لم تكن تتطابق إيديولوجية المتجنسين هذه التي تحمست للاندماج عن طريق التجنيس بغض النظر عن الدين مع الإيديولوجية التي تبنتها أغلبية المثقفين والتي كانت ترحب بفكرة الاندماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية لأن ذلك يجعل منهم فرنسيين ومسلمين في آن واحد، أما الاندماج عن طريق التجنيس فيجعل منهم فرنسيين مسيحيين أو لا دين لهم. وكان فرحات عباس من بين هؤلاء، وقد ردّ على القول بفقدان النخبة لشخصيتها وذوبانها في فرنسا "بأن الإسلام هو الوطن الروحي الذي لا حدود له يوجهنا من المهد إلى اللحد"، و لهذا كما قال " بقيت مسلما وجزائريا، ولكن الثقافة الفرنسية أعطتني معنى رفيعا للحياة وجعلتني أفهم الديمقراطية والإنسانية، فبقيت مخلصا لها (23). إن ما كان يريده فرحات عباس هو رؤية الجزائريين المسلمين يتحصلون على المواطنة الفرنسية دون تجنيس لأن هؤلاء فرنسيون وبالتالي فهم ليسوا بحاجة إلى التجنس.

وعلى عكس الشريف بن حبيلس الذي مجّد الاستعمار، أعطى فرحات عباس في كتابه "الشاب الجزائري" ( Le Jeune Algérien ) نظرة صادقة عن معاناة المهزومين من مظالم الاستعمار الذي يعني بالنسبة له التقتيل والتشريد والتخريب.

وفي الوقت الذي تعرض فيه ابن حبيلس إلى المبادئ الإسلامية لإشعار مواطنيه بالخجل مما أصبحوا عليه، كان فرحات عباس على العكس، يرجع إليها للإشادة بالحضارة العربية الإسلامية والدفاع عن العروبة والإسلام. ولم يكتف بتمجيد الماضي والتأسف على الزّمن الغابر، أي قبل 1830، بل كان لديه إيمان قوي بالمستقبل الرائع الذي ينتظر العالم الإسلامي والشعور بالغبطة لنهضته.

إن هذا الميل نحو الإسلام الذي عبر عنه فرحات عباس يترجم حرصه على عدم قطع الصلة بأمجاد الماضي الغابر وبوسطه الأهلي. وقد فضل المواطنة في إطار قانون الأحوال الشخصية على التجنيس الفردي، ذلك ما يفسر التقارب الذي وقع بينه وبين ابن باديس منذ انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 والتعاون الذي أصبح يربطه بجمعية العلماء والذي استمر إلى غاية انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1956.

ولكن هذه الإيديولوجية التي تطمح إلى تحقيق الاندماج مع التمسك بالقيم الثقافية والدينية الخاصة بالمجتمع الجزائري، تتناقض تماما مع أصحاب إيديولوجية أخرى تؤمن بالفرنسة التامة وتعمل على التنصل من الثقافة الوطنية والسعي لتقمص هوية المستعمر والذوبان في المجتمع الفرنسي. يتشكل أنصار هذه الإيديولوجية في معظمهم من منطقة القبائل، منهم من أعتنق المسيحية، وأغلبيتهم كانوا من المتخرجين من

مدارس تكوين المعلمين. تواجد أنصار الفرنسية الشاملة بكثرة في منطقة القبائل يفسر بالتشجيع الذي ما انفك الاستعمار يبديه لعملية فرنسة وتنصير القبائل، وكان يهدف في الحقيقة من وراء إدماج الأقلية البربرية، سواء عن طريق التنصير أو باسم اللائكية، إلى ضرب الكتلة العربية-الإسلامية بإظهار كيان القبائل كيانا منفصلا عنها، وسيتم على أساس ذلك ضم منطقة القبائل كلها روحا وجسدا إلى فرنسا. وقد ترجم هذا الاندماج في أكثر الأحيان على أنه حركة بربرية ( Le berbérisme ) بدعوى أنها حركة تدافع عن الثقافة البربرية بينما هي على الأصح حركة انفصالية تتنكر للتضامن العربي- الإسلامي.

نادت هذه الإيديولوجية بفرنسة القبائل فرنسة شاملة، ففي سنة 1930، صرح القبائلي المسيحي والمحامي إبازيزن بلقاسم الذي أصبح يدعى Augustin، بأن الشبيبة القبائلية ترغب في الفرنسة، وفسّر ذلك بأسباب عرقية حيث أعتبر " بأن القبائلي لا ينتسب إلى الجنس السامي لكنه من حوض البحر الأبيض المتوسط وقد حصره التاريخ في جبال جرجرة بينما مشاعره هي قريبة من الشعوب اللاتينية". كما فسر ذلك بأسباب تاريخية: " فالقبائلي عكس العربي ليس لديه تقديس لماضيه التاريخي ولا إلاه ولا حضارة إسلامية ولا محمد يقدسه، فهو كاللوح المصقول، المسيحية هي إذن المذهب الوحيد القادر على إعطاء شخصية القبائلي كرامتها(24) . وقد تجرأ من جهته المحامي حنفي لحمك في كتاب معاد للإسلام بعنوان: "رسائل جزائرية " نشر سنة 1936 ليس على مهاجمة " الغزو العربي" فحسب، بل حتى إلى انتقاد الإسلام نفسه حيث أعتبر" بأن أسوأ نتيجة انجرت عن الغزو العربي تمثلت في إدخال عامل الموت هذا الذي يسمى بالإسلام... إلى منطقة القبائل"، وصرّح بأن مبادئ القرآن "تتناقض تماما مع قوانين الحياة الحديثة " وأن الجماهير الجاهلة - باعتناقها للإسلام - "سوف تتجه دون شك نحو هلاكها" (25)، ودعا إلى ضرورة الاندماج مع فرنسا لإنقاذ ما تبقى من الموروث البربري اللاتيني.

ظل المتجنسون رغم قلتهم، يعبّرون عن آرائهم التي طرحها كل من فاسي وزناتي وصوالح وبلحاج وحاج حمو وغيرهم، و ظلوا يؤكدون بأن التجنيس هو النهج الوحيد الذي اختاروه للدخول إلى المواطنة الفرنسية من بابها الواسع، لكنهم اصطدموا بمعارضة رجال الإصلاح القوية لهذا التجنيس وتحذيرهم من خطورته على الجزائر وعلى الجزائريين خاصة بعد تزايد عدد المتجنسين إلى ثلاثة إضعاف عما كانوا عليه قبل سنة 1930.

هذه الزيادة تعود في غالب الظن إلى نشوة الاحتفالات المئوية والأمل الذي أصبح يراود أغلبية الشبان الجزائريين في فتح عهد جديد من الليبرالية السياسية بمناسبة هذه الذكرى التي ستنسج إلى الأبد الوحدة الفرنسية الإسلامية، ذلك ما أثار مخاوف العلماء الذين قادوا حملة مكثفة على أعمدة الصحافة لإدانة الأفكار التي نادى بها المتجنسون. وقد تدخل أحمد توفيق المدني ليدق ناقوس الخطر حول هذه المسألة المصيرية في مقال نشره بجريدة الإصلاح في 27 فيفري 1930 تحت عنوان "بين

الموت والحياة " بيّن فيه بأن التجنيس مرفوض من أساسه وغير قابل للتطبيق. أما الإمام ابن باديس فقد وصف الذين يتخلون عن التشريع الإسلامي بالكفار، وقال في هذا الصدد: " إن الخمسة ملايين من المسلمين الجزائريين لا يقبلون بالتجنيس ولا بأية حقوق تمنح لهم تحت شرط التجنس، إنهم يفضلون الموت فقراء، محرومين من كل شيء، لا يبصرون ولا يسمعون، على أن يعيشوا متخلين عن دينهم" (26). إن موقف العلماء الواضح والصريح من التجنيس هو في الواقع عمل سياسي يتفق مع ذلك العمل الذي قام به الأمير خالد عشية الحرب العالمية الأولى والمعارض للتجنيس والاندماج في الأمة الفرنسية.

وكما هاجم العلماء المتجنسين، هاجمهم هؤلاء أيضا، وحذروا من خطورة النظريات التي يطرحها العلماء، هذا على الرغم من اعترافهم في بداية الأمر بفائدة عملهم الإصلاحي. وقد أصبحوا بعد ذلك يتضايقون من انتشار الدعاية التي كان يبثها رجال الإصلاح وتأثيرها وسط الجماهير ودفاعهم عن العروبة والإسلام والوطن الذي اتخذ شكل العمل السياسي بالنسبة لهم، فاعتبروا بأن جمعية العلماء تجاوزت الإطار الديني والثقافي الذي التزمت به رسميا، ونظروا إلى العلماء على أنهم رجال دين رجعيون ومتعصبون أكثر منهم رجال ثقافة وسياسة.

وكان فرع قسنطينة " لجمعية المعلمين من أصل أهلي " من ألـدّ أعداء جمعية العلماء، فقد هاجم بشدة الدعاية التي كانت تقوم بها الجمعية، و كان على رأس المهاجمين رابح زناتي الذي حذر من خطورة دعايتهم " لأنها تعمل على تحريض المسلمين ضد فرنسا ". ذلك ما جاء في تقرير مطول وجهه زناتي في سنة 1938 إلى السلطات الاستعمارية يحمل عنوان:"كيف ستكون نهاية الجزائر الفرنسية"(27) (Comment périra l'Algérie française) بيّن فيه مخاوف المتجنسين من انتشار أفكار العلماء ومدى نجاحها وسط الجماهير، وكتب في هذا الشأن يقول: " بأن حركة العلماء أصبحت تقف بشدة ضد كل ما هو غربي وتحاول عرقلة تطور المسلمين بالعمل على إبعادهم عن فرنسا وحرمانهم من فوائد العلوم الحديثة ". وأضاف زناتي " بأن جمعية المعلمين من أصل أهلي قد أنجزت مهمتها المشرفة جدا والمتمثلة في تحطيم الحاجز الموجود بين الأوروبيين والأهالي، وهي تعمل على تحقيق التفاهم الودي بينهم، غير أن ظهور جمعية العلماء أدى إلى قلب الأوضاع إذ أصبح على الأهالي واجب المحافظة على خصائصهم ومقوماتهم الشخصية، كما توجه العمل السياسي لديهم نحو تحقيق الاستقلال وإقامة الحكم الإسلامي... " وهنا يكمن الخطر الكبير بالنسبة للمتجنسين لأن عمل العلماء يتعارض تماما مع طموحاتهم في دوام " الجزائر الفرنسية ".

و قد عبّر زناتي في هذا التقرير عن القلق الذي أصبح ينتاب المتجنسين حول مستقبل الجزائر الفرنسية، ولام فرنسا التي لم تحرك ساكنا أمام العمل الذي تقوم به الحركة الإصلاحية والذي يعمل على " إثارة المسلمين ضد صاحبة الفضل عليهم ودفعهم إلى تحقيق استقلال الجزائر في أقرب الآجال". ويعترف زناتي بنجاح الحركة

الإصلاحية مما يزيد من خطورتها، مؤكدا في هذا الشأن بأن " نجاح العلماء كان باهرا، و ليس هناك إلاّ من لا يريد أن يبصر لكي ينكر أهمية الحركة التي أنشأوها أو يقلل من نتائج عملهم الثوري على الحاضر والمستقبل ".

ونظرا لخطورة عملهم يتساءل زناتي إذا كانت فرنسا المسؤولة عن النظام في الجزائر ستسمح بمحاولة تنظيم ثورة فكرية بمثل هذه الدرجة من الخطورة؟ وهل ستقبل فرنسا الجمهورية واللائكية، فرنسا أم حرية المعتقد، أن تنتشر أمام أعينها حركة ثورية عميقة قد تعرض البلاد للنار والدم ؟ وهل ستسمح لحفنة من الطموحين أعماهم التعصب، بفرض دين آخر على الشعب غير دين أجداده، ونظام أجنبي مستورد ظل دائما محل كره من طرف كل مسلمي العالم، ولهذا وجد نفسه معزولا منذ قرون في صحراء نجد ؟ وهكذا اعتبر زناتي بأن الأفكار التي ينشرها العلماء هي دخيلة وغريبة عن المجتمع الجزائري.

وإلى جانب النشاط الديني والثقافي الذي يقوم به العلماء تمّ التأكيد في التقرير على عملهم السياسي لإبراز " نشاطهم الهدام ضد النفوذ الفرنسي الذي أفلت من نظر السلطات الجزائرية والمتروبولية ". ويتعرض التقرير هنا لكلمة ابن باديس في الشهاب التي أعلن فيها بأن الأمة الجزائرية المسلمة ليست فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا... ليبيّن " أن ابن باديس يكشف بذلك عن نواياه الحقيقية ويطرح بجسارة قضية استقلال الجزائر".

ويتهم زناتي العلماء بالانصياع لوعود الشيوعيين " فالتحدث عن الاستقلال هو نتيجة تأثير دعايتهم على العلماء ". كما اتهمهم بالإذعان لأوامر المؤتمر الإسلامي بالقدس مستدلا في ذلك بإعلانهم الحرب على الاندماج والتجنيس. وفيما يخص هذا الموضوع بالذات، أبرز التقرير الدور الذي أداه الشيخ الطيب العقبي في محاربته لمنح المواطنة الفرنسية لمسلمي الجزائر حيث أعتبر " بأن كل من يستبدل الأحكام الشرعية للإسلام بالقوانين الدنيوية، يرتكب حسب قواعد الإجماع بدعة وكفرا "، وعليه أصدر فتوى يحرم فيها التجنيس. وأوضح التقرير بأن ابن باديس ذهب إلى أبعد من ذلك حيث يرى بأن " ابن المطورني إذا كان راشدا ولم يتخل عمّا قام به والده ولم يتبرأ منه، يجب أن يعامل كهذا الأخير، فلا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ". وعرض التقرير في هذا الصدد محتوى الفتوى التي أصدرها ابن باديس والتي حرّرها بقسنطينة قي 10 أوت 1937 اعتبر فيها عملية اكتساب جنسية غير مسلمة بمثابة التخلي عن الشريعة المحمدية ممّا يؤدي إلى الكفر، كما أدان من يتزوج بامرأة لها جنسية أجنبية عن الإسلام مع علمه التام بالنتائج التي يمكن أن تنجر على ذريته، إذ أن القانون الفرنسي يقضي بأن أبناءه منها يتبعون جنسية أمهم، معتبرا مثل هذا الزوج كافرا. وأعتبر التقرير فتوى ابن باديس غير شرعية لأنها لا تستند إلى النصوص الصحيحة للقرآن، وحكم على ابن باديس بأنه " تصرف كدكتاتوري وكبابا معفى من الخطأ "، وأيضا " كرجل متعصب

ونصير متكبر ومنافس لفرنسا ". واستخلص القول " بأن مثل هذه الفتاوى تدخل في إطار الحرب خدعة لمحاربة التأثير الفرنسي، لهذا وجه العلماء الضربة ضد المستفيدين أكثر من التأثير الإيجابي للتربية الفرنسية أي أولائك المسلمين الذين أصبحوا فرنسيين أو تزوجوا بفرنسيات فكانوا أول من يجب تحطيمهم ومعاملتهم كمرتدين ".

وفي نهاية تقريره، وجه زناتي تحذيرا شديد اللهجة إلى فرنسا التي إن تركت الميدان حرّا للعمل المضّر الذي يقوم به العلماء، سيؤدي ذلك لا محالة إلى إضعاف سلتطها وهلاك الجزائر الفرنسية.

نستخلص من هذا التقرير مدى تخوف المتجنسين وقلقهم من نشاط الحركة الإصلاحية ومن نجاح أفكارها التي تتناقض مع أفكارهم وطروحاتهم وتقف حاجزا أمام تحقيق طموحاتهم. وبناء على هذا التقرير أعترف المتجنسون في نفس الوقت بفشل جهودهم أمام اتساع حركة العلماء ودعايتها وقوة تأثيرها وسط الجماهير.

يتبين من كل ما سبق أن المتجنسين حملوا إيديولوجية ومشروعا سياسيا يخدم مصلحة الاستعمار الفرنسي، بينما تجاهلوا المسألة الوطنية وتنكروا لأصالة ومقومات المجتمع الجزائري ذلك ما يؤكد عزلتهم عن هذا المجتمع الذي لم يقتنع بأفكارهم المعارضة للقيم الإسلامية والوطنية.

وعلى الرغم من انتقادهم للنظام الاستعماري ودفاعهم عن القيم الإنسانية إلا أنهم ظلوا فئة محدودة العدد ليس لديهم أي وزن يمكنهم من التأثير على الرأي العام الجزائري أو ممارسة نوع من الضغط على الاستعمار، فقد فشلوا رغم وطنيتهم المخلصة لفرنسا وتمسكهم بسيادتها في دفعها لتطبيق تجنيس شامل على الأقل للنخبة كما كان يأمل الكثير منهم نظرا لما يترتب عن التجنيس الفردي من مواقف محرجة أمام مواطنيهم الذين كانوا ينبذونهم. ومع ذلك ظل المتجنسون يرددون بأن الجزائر فرنسية وان المسلمين فرنسيون معتبرين كل معارضة للاندماج شكلا من أشكال الجهل والتعصب.

وعندما حلت الحرب العالمية الثانية، أصبحوا مخيرين بين الولاء لفرنسا أو التضامن مع الشعب، فاختاروا فرنسا، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الجماهير الشعبية تعبر عن تعلقها بدينها وشخصيتها وعن طموحاتها في التحرر، إلاّ أن الأحداث تجاوزتهم، فخسروا المعركة أمام التيار الوطني المتصاعد، ولم يبق أمامهم عندئذ سوى الاختفاء بعد أن تبين لهم زيف ما كانوا يعتقدون واستحالة ما كانوا يطمحون إليه.

## المراجع

1- Larcher, Traité élémentaire de législation algérienne .Tome 2, la justice, les personnes. Ed.A. Rousseau, Paris, A. Jourdan, Alger, 1911, p. 526.

2-Guy Pervillé, Les étudiants algériens de l'université française, 1880-1962. Ed. Casbah, Alger, 1984, p. 76.
3- Ch. R. Ageron , Histoire de l'Algérie contemporaine ( 1871 - 1954 ) . Tome second, PUF, p. 339.
4- Ch. R. Ageron, Les algériens musulmans et la France. Tome 1, P.U.F. 1968, p. 344.
5- Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien,1919 - 1951.Tome 2, Sned, Alger, 1980, p. 887.
6- ذلك ما حدث أثناء الانتخابات البلدية في المقلع، بلدة صغيرة في بلاد القبائل، حيث أصبح المجلس البلدي يتشكل في أغلبيته من المنتخبين الأهالي المتجنسين وأقلية فرنسية أوروبية، مما دفع مجلس العمالة بالجزائر إلى إصدار قرار بإلغاء الانتخابات وحلّ المجلس البلدي معللا ذلك بدعوى وجود أغلبية إسلامية ولو متجنسة تضر بالمصلحة الفرنسية وتقضي على سياسة التفوق.أنظر: احمد توفيق المدني، حياة كفاح ( مذكرات ) القسم الثاني في الجزائر 1925- 1954. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص.161 – 167.
7-عريضة طبعت بقسنطينة في 10 جويلية 1887 وقع عليها ألف وسبعمائة شخص وجهوها باسم سكان الجزائر إلى البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ شرحوا فيها أسباب معارضتهم للتجنس. أنظر: جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، 1830-1914. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص. 197-205.

8- La voix indigène, 30 Septembre 1930.
9- المقصود بهذه العبارة الشخص الذي غير دينه، وقد جاءت من العبارة الفرنسية: "il a tourné la veste " وتعني الشخص المرتد.
10- حول المطالب التي قدمها الوفد في سنة 1912، أنظر:
Chérif Benhabyles, l'Algérie française vue par un indigène .Alger, 1914, pp. 117-122.
11-Ageron, « L'Emir Khaled fut-il le premier nationaliste algérien ? ». In Politiques coloniales au Maghreb, P.U.F, 1973, P. 265.
12-Maurice Violette, L'Algérie vivra-t-elle ? Notes d'un ancien gouverneur général. Librairie Felix Alcan, Paris, 1931, p. 429.
13- انظر: الشهاب، فيفري 1937، الجزء 12، المجلد 12، ص ص.504-506,
14- أثار الفشل الذي صبغ حركة المطالب الإسلامية ورفض حكومة Daladier تطبيق مشروع بلوم فيوتيت خيبة أمل واسعة لدى النواب المسلمين الذين كان عليهم منذ ذلك الوقت أن يختاروا بين التوجه أما نحو فرنسا وإما نحو الشعب، فاختار الكثير منهم وعلى رأسهم فرحات عباس، التقرب من الشعب وتراجعوا نهائيا عن فكره الاندماج.
15- La voix indigène, 11 Août 1936.
16- Ageron, « Ferhat Abbas et l'évolution de l'Algérie musulmane pendant la 2 guerre mondiale ». In Revue d'Histoire maghrébine, n° 4, juillet 1975, p. 126.
17- Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine... op. cit, p. 239.
18- Benhabyles, op. cit, p. 5.
19- Ibid. pp. 15 – 17
20- Ibid. p. 19 - 20.
21- Ibid, p. 79.

22- Ibid, p. 152.
23- Ferhat Abbas, Le Jeune Algérien. Ed. Garniers Frères, Paris, 1981, p. 27.
24- Ageron, Histoire de l'Algérie contemp… op. cit. p. 314.
25- Ibid. p. 340.
26- Ali Merad, Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940. Ed. La Haye, Mouton, Paris, 1967, p. 409.
27-R. Zenati, « Comment périra l'Algérie française ». Ed. Attali, Constantine, 1938. Préfecture Constantine, 14 décembre.